جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

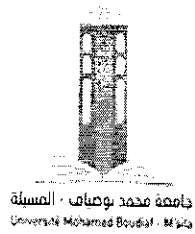

دروس على الخط بعنوان:

قانون البيئة والتنمية المستدامة

القيت على طلبة الدكتوراه 2022-2023

من اعداد الدكتورة : ياحي مريم

2023/2022

الدرس الأول:

النظرية العامة لقانون البيئة والتنمية المستدامة.

أولا: الاطار القانوني لظهور فكرة التنمية المستدامة.

يعود تاريخ التنمية المستدامة في الأمم المتحدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم، السويد في عام 1972. كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة بشأن قضية البيئة. واعتمد المؤتمر إعلان وخطة عمل ستوكهولم[1] الذي حدد مبادئ الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها مع توصيات للعمل البيئي الدولي. كما أنشأ المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2] (UNEP)، وهو أول برنامج للأمم المتحدة يعمل فقط على القضايا البيئية.

بعد عشرين عامًا، في قمة الأرض التاريخية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، سعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية وإيجاد طرق لوقف تلويث الكوكب واستنفاد موارده الطبيعية.

كانت "قمة الأرض" والتي استمرت لمدة أسبوعين ذروة عملية بدأت في ديسمبر 1989، للتخطيط والتعليم والمفاوضات بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، مما أدى إلى اعتماد جدول أعمال القرن 21 ، وهو توافق عالمي رسمي في الآراء بشأن التنمية والتعاون البيئي.

كان الأساس لجدول أعمال القرن 21 هو الإقرار بأن حماية البيئة تتطلب التعاون الدولي عبر الحدود. وكان جدول أعمال القرن 21 معني بأن يعكس إجماعًا دوليًا لدعم وتكملة الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة. ودعا جميع الدول إلى المشاركة في

[1] www.undos.org/a/cof.48/14/rev.1
[2] www.unep.org/ar

تحسين النظم الإيكولوجية وحمايتها وإدارتها بشكل أفضل وتحمل مسؤولية المستقبل بنهج تشاركي.

ونتج عن قمة الأرض أيضا إعلان ريو الذي تضمن 27 مبدأ بشأن الشراكات الجديدة والمنصفة والتنمية من خلال التعاون بين الدول والقطاعات الاجتماعية والأفراد. أنها تعكس مسؤولية البشر عن التنمية المستدامة ؛ حق الدول في استخدام مواردها الخاصة لسياساتها البيئية والإنمائية ؛ والحاجة إلى تعاون الدولة في القضاء على الفقر وحماية البيئة. كانت الفكرة أن الدول يجب أن تعمل بروح الشراكة العالمية للحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي للأرض وحمايته واستعادته.

في مؤتمر ريو التاريخي ، اعتمدت 172 حكومة (108 ممثلة برؤساء دول أو حكومات) ثلاث اتفاقيات رئيسية لتوجيه النهج المستقبلية للتنمية: جدول أعمال القرن 21، وإعلان ريو، وكذلك بيان مبادئ الغابات، وهي مجموعة من المبادئ لدعم الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، فُتح صكين ملزمين قانونًا للتوقيع في القمة :إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ [3] و إتفاقية التنوع البيولوجي.علاوة على ذلك ، فقد بدأت المفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة التصحر، التي فُتح باب التوقيع عليها في أكتوبر 1994 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996، وقد تميز مؤتمر ريو عن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى بحجمه ومجموعة المشاكل التي تمت مناقشتها. عملت الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو لمساعدة الحكومات على التفكير في التنمية الاقتصادية، وإيجاد طرق لإنهاء تدمير الموارد الطبيعية التي لا يمكن تعويضها، وتلوث الكوكب.

في عام 1997، عُقدت دورة استثنائية للجمعية العامة[4] مكرسة للبيئة، تُعرف أيضًا باسم "قمة الأرض +5"وهو معني بدراسة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 واقترحت واقترحت

[3] www.cbd.int/conention.
[4] www.un.org/conferinces/environment/newyork1997.

برنامجًا لمواصلة التنفيذ.بعد ثلاث سنوات ، في عام 2000، أقرت قمة الألفية الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية[5].(MDGs)

وفي عام 2002، وضعت لقمة العالمية للتنمية المستدامة[6] في جوهانسبرج خطة عمل جديدة. في الأعوام 2005-2008-2010 ، استُعرضت الأهداف الإنمائية للألفية في اجتماعات رفيعة المستوى في نيويورك.

تبع ذلك في عام 2012، في ريو، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[7] ، المعروف كذلك باسم ريو+20 بعد هذا الحدث، تم إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة ، لتصبح الهيئة رفيعة المستوى في العالم لصنع القرار بشأن البيئة. تجتمع جمعية البيئة لتحديد أولويات السياسات البيئية العالمية وتطوير القانون البيئي الدولي.

في عام 2013، وقبل عامين من الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عُقدت فعالية استثنائية في نيويورك، حيث وافقت الدول الأعضاء على عقد قمة رفيعة المستوى في سبتمبر 2015 لاعتماد مجموعة جديدة من الأهداف والتي من شأنها أن تبني على الأسس التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية.

بعد عامين، في عام 2015، أصدرت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[8] جدول أعمال 2030 و أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة والبيئة

وُضعت قضية البيئة في إطار التنمية المستدامة منذ مؤتمر ستوكهولم التاريخي لعام 1972 بشأن البيئة البشرية. ترتبط جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) بطريقة ما بالبيئة. أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة المباشرة بالبيئة هي الهدف 6 (مياه نظيفة

[5] www.undos.org/ar/a/res/55/2
[6] www.un.org/conferinces/environment/johannesburg
[7] www.Sustainabledevelopment.un.org/rio20.html
[8] www.un.org/conferinces/environment/newyork2015

وصرف صحي)، الهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، الهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدامة)، الهدف 12 (استهلاك وإنتاج مسؤولان)، الهدف 13 (العمل المناخي)، الهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة على الأرض).

ثالثا: العمل المناخي

تعمل منظومة الأمم المتحدة، جنبًا إلى جنب مع الشركاء، على المساعدة في تسريع العمل المناخي[9] ومساعدة الدول في الحد من تغير المناخ وتحقيق أهداف اتفاقية باريس من الطاقة المتجددة في قضايا مثل الأمن الغذائي والوظائف والمياه الصالحة للشرب حيث تعمل الأمم المتحدة على تعزيز عالم أكثر استدامة وازدهارًا للجميع.

جمعت قمة العمل المناخي، التي انعقدت في عام 2019، ممثلي الحكومات والشركات والمجتمع المدني التي أسفرت عن مجموعة من المبادرات لتعزيز العمل المناخي. تمضي هذه المبادرات المؤلفة من ائتلافات المشاركين من القطاعين العام والخاص قدمًا وتؤتي ثمارها.

في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس[10]، 12 ديسمبر 2015، توصلت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى اتفاق تاريخي لمكافحة تغير المناخ وتسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لمستقبل مستدام ذات انبعاثات منخفضة من الكربون. إن الهدف الأساسي لاتفاقية باريس هو تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومتابعة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة بدرجة أكبر حتى 1.5 درجة مئوية.

إن تحقيق **التنمية المستدامة** يحتاج إلى تغييرات جوهرية في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية على الأخص ، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من خلال السلطات

[9] www.un.org/climatechange
[10] www.unfccc.int/past-conferences/paris.novcmber-2015/cop-21.

الحاكمة ، بل من خلال التنظيمات الشعبية والإجتماعية الذاتية ، والتعاون بين القطاعات الإجتماعية والإقتصادية المختلفة ، وممارسة الديمقراطية الإقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارك فيها كل قطاعات المجتمع.

رابعا: خصائص التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة عدة خصائص نحددها فيما يلي:

- ✓ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس ، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي.
- ✓ تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- ✓ تلبية الإحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.
- ✓ الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.
- ✓ يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها وخاصة الإهتمام الفقراء.
- ✓ المحافظة على التنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا.

الدرس الثاني:

أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها ،ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية[11]:

1/ الأبعاد الاقتصادية:

بالنسبة للأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون من ، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية الموارد الطبيعية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. و تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل.

---

[11] A/RES/70/1 - Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development

بالنسبة للتنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. ويعتبر التحسين السريع، بكقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 في المائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

*التنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

2/ الأبعاد الاجتماعية.

النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن. كما أن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى.

-أهمية توزيع السكان: كما أن لتوزيع السكان أهميته فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن[12]، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

---

12 مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة، الطبعة الأولى 2017، دار النشر للوثائق، قسنطينة.ص15.

لدور المرأة أهمية خاصة. ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل –كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال- ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم.

3/ الأبعاد البيئية:

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة[13].

والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود –ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي

13 فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى 2016، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن.

إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية.

والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه.

حماية المناخ من الاحتباس الحراري: والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

4/ الأبعاد التكنولوجية:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

الشكل الاول: ابعاد التنمية المستدامة.

على الرغم من أن صياغة أهداف التنمية المستدامة المحددة لم تتمّ من منظور حقوق الإنسان، إلا أن العديد منها يعكس محتوى المعايير الدولية. فعلى سبيل المثال، يعكس الهدف

1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، الكثير من المحتوى الأساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتناول الهدف 16 بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية بعض الأبعاد الأساسية للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الأمن الشخصي والوصول إلى العدالة والحريات الأساسية. في حين أنّ الهدف 17 يتناول القضايا المتعلقة بالحق في التنمية ووسائل التنفيذ.

الدرس الثالث:

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

اعتبر المجتمع الدولي خطة 2030 خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول كلي على المستوى العالمي في حال تم العمل بها بطريقة متكاملة قائمة في الاساس على حقوق الانسان لتحقيق التنمية المستدامة. قسمت أهداف الخطة إلى 17 هدفا رئيسا و169 غاية فرعية تتوافق مع اهداف الألفية لاستكمال مالم يتم تحقيقه. تغطي خطة 2030 نطاقات واسعة من خلال الاهداف والغايات التي تعكس الترابط بين اركان التنمية المستدامة.

تعتمد الخطة اساليب جديدة من الشراكات مع اصحاب المصلحة المعنيين تتمثل بإعطاء دور أكبر للمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء آخرين في مجال التنمية. هذا بالإضافة الى التركيز على المساءلة واعتماد ثلاثة مستويات لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة 2030 وذلك على المستوى العالمي والاقليمي والوطني.

على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها المنطقة العربية منذ عقود، تبذل العديد من الدول العربية جهودا ملحوظة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية. على الرغم من ذلك، فان تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة واهدافها ال 17 يتطلب معالجة قضايا التنمية بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والاقليمية، خصوصا تلك المتعلقة بآثار النزاعات.

الشكل الثاني: التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

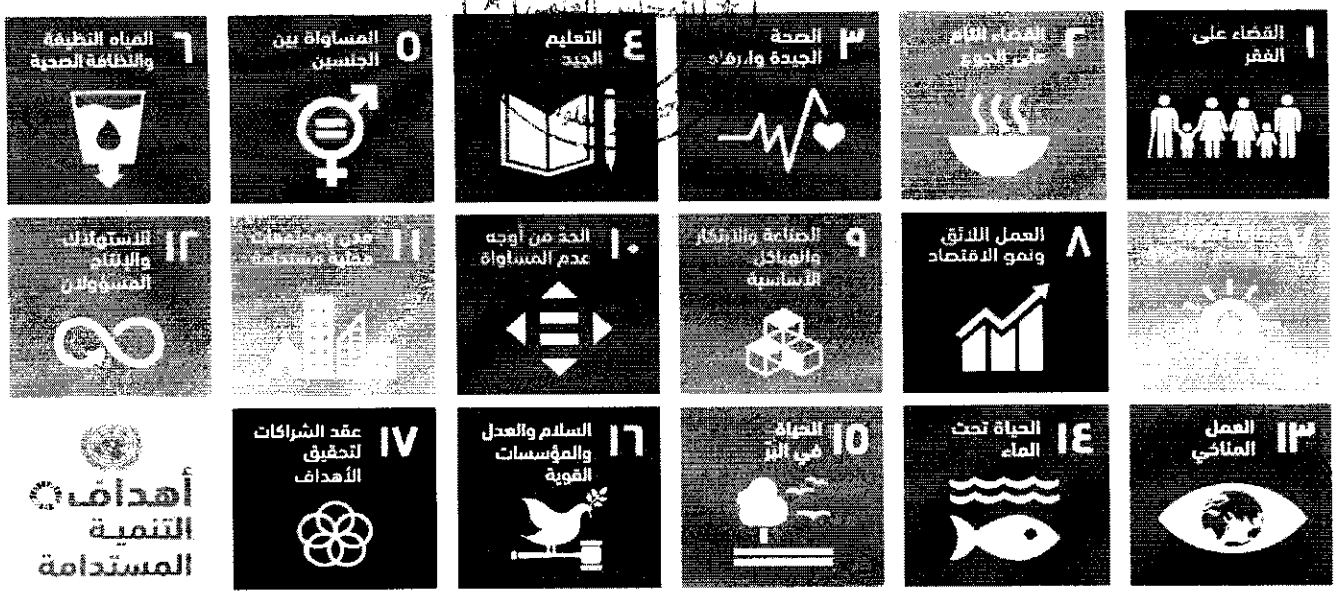

انضمت الحكومات العربية إلى المجتمع العالمي في الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بكل ما تختزنه من طموح وما تنطوي عليه من أبعاد مترابطة .ومنذ عام 2015 ، تتكاثف الجهود المبذولة، في جميع أنحاء المنطقة، لاحتضان خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة .وتعمل الحكومات على تكييف الهيكل المؤسسي للتنفيذ، وترتيب الأولويات الوطنية بحيث تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، وإطلاق الاستعراضات الوطنية الطوعية[14].

[14]Amor Laaribi, PhD. The Global Statistical Geospatial Framework and Use of Geospatial Information in Measuring SDGs Indicators. 13-15 October 2020.p2. « The blueprint to guide the world until 2030, is reflected by 17 goals, 169 targets, and 232 indicators (The global indicators will be yearly refined – comprehensively reviewed by the UNSC 51st session in 2020 and its 56th session in 2025).

 By 2020….'increase significantly the availability of high-quality, timely and reliable data disaggregated by income, gender, age, race, ethnicity, migratory status, disability, geographic location and other characteristics relevant in national contexts' – 17.18 Final Draft, 8 July 2015.

 Measuring and monitoring, from local to global, requires 'data'. But how many of these goals capture or include elements of geography, place, and location?

الحلول الممكنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

فالمنطقة تحتاج إلى إصلاح عاجل على مستوى السياسات لمعالجة قضايا منها عدم المساواة بين القطاعات، والتدهور البيئي، وبطالة الشباب، وإدارة المياه، والتخطيط العمراني الذي يركّز على الإنسان .فغياب السياسات أو نقصها يؤدي إلى عرقلة الجهود المبذولة لتذليل التحديات الضخمة التي تواجهها المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة منها[15]:

1- **يجب تعزيز عملية وضع السياسات المتكاملة :**فمن التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة والمراجعة، معظم بلدان المنطقة لا تعتمد نهجاً متكاملاً يجمع بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، ويساعد في معالجة المبادلات والتكامل بين الأهداف والأبعاد المختلفة .وفي حين أن احتياجات التمويل هائلة، خاصة في البلدان الأقل نمواً والبلدان غير المنتجة للنفط والبلدان المثقلة بالديون.

2- **يجب أن يتحوّل هيكل الاقتصادات العربية نحو الاستدامة والإنتاجية :**فالأنماط الحالية تعوق التقدم ليس فقط بشأن تغيّر المناخ والاستدامة البيئية، ولكن أيضاً في مجالات مثل الحد من الفقر، وتأمين فرص العمل والسياسات المالية العامة والتجارة والأمن الغذائي[16].

3- **يجب بذل الجهود لإنهاء الصراعات وتعزيز هياكل الحكم للمساعدة في بناء مجتمعات عادلة وسلمية** :فالصراعات في المنطقة تخلّف آثاراً آنية هائلة، لما توقعه من خسائر في الأرواح والمجتمعات وسبل العيش، وما تسببه من نزوح جماعي وتدمير للبنى التحتية .كما تخلّف تداعيات طويلة الأجل على الناس والمجتمعات، تطال الصحة والتعليم والقدرة على بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة.

4- **يجب إعادة النظر في دور التعليم والتعلم** :فضعف منظومة التعليم، وتقلّص الفضاء المدني، ومحدودية الاستثمار في البحث والتطوير كلّها من العوائق التي تقف حائلاً دون تحوّل المجتمعات العربية، والتصدي للتحديات البيئية، وتحقيق الازدهار.

---

15 التقرير العربي للتنمية المستدامة، الامم المتحدة الاسكوا، 2020.

16 انظر" تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة E/CN.3/2/2019المرفق الأول.

5- يجب على المجتمع العالمي الوفاء بالتزاماته بدعم البلدان النامية في جهودها للتنفيذ :فعدم المساواة في هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية، وعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وضعف نقل التكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية، كلها من العوائق التي تحول دون خلق بيئة مؤازرة لبلدان المنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6- ثمة حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمار في البيانات والإحصاءات: وشهد العامان الماضيان ضربة قوية لاقتصاد العالم وشعوبه، وتضررت البلدان المنخفضة الدخل بشدة بصفة خاصة .والاستثمار في قدرات البيانات وشراكات البيانات لكي لا يتخلف أحد عن الركب ولبناء الثقة ولسد الثغرات في البيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن يكون إحدى أولويات الحكومات الوطنية[17].

[17] . قاعدة البيانات هذه متاحة على https://unstats.un.org/sdgs.

الدرس الرابع:

البنك الدولي ودوره في تقديم حلول إنمائية مستدامة

تعزيز شفافية الديون

يشكل تمويل الديون عاملا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية، وعند استخدامه بحكمة، يمكن أن يساعد البلدان على تمويل الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام وشامل. لكن مع عودة ظهور المديونية كخطر في مختلف بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية، تبرز الحاجة إلى الإدارة الحصيفة للدين العام من خلال وجود مؤسسات وإجراءات وقدرات فاعلة.

فمن خلال تعزيز شفافية الديون، سيكون بمقدور الجهات السيادية المقترضة اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاقتراض، فيما سيكون بمقدور الدائنين ومؤسسات التصنيف تقييم الجدارة الائتمانية السيادية وتسعير أدوات الدين على النحو السليم. ومن خلال الإدارة الفاعلة للديون ومخاطر المالية العامة، تستطيع البلدان الحد من أوجه الضعف المالية، والإسهام في استقرار الاقتصاد الكلي، والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمُّل أعباء الديون، وحماية سمعتها فيما بين المستثمرين. وبتحسين رصد وإدارة مخاطر المالية العامة الناجمة عن الالتزامات الطارئة، تستطيع البلدان ضمان عدم وصول ديونها إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحمُّلها.

في عام 2018، أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تدشين برنامج عمل تعاوني جديد، هو إطار النهج متعدد الجوانب للبنك والصندوق من أجل معالجة أوجه الضعف الناشئة المتعلقة بالديون. ويجري القيام بهذا العمل في سياق جدول أعمال التنمية العالمية - بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة – وهو يدعم تحسين رصد أوجه الضعف المتعلقة بالديون، والإصلاحات الهيكلية اللازمة للمساعدة في الحد منها، وزيادة شفافية الديون، وتوسيع بناء القدرات المتعلقة بإدارة الديون. وأرست المذكرات الأخيرة التي قدمها البنك والصندوق لقمة مجموعة العشرين العناصر الأساسية لهذا الجهد وغيره من جوانب التمويل المستدام.

ويقدِّم صندوق إدارة الديون، وهو الأبرز لدى مجموعة البنك، مساندة استشارية وتدريبا وأدوات تحليلية وخدمات التعلُّم من النظراء لتدعيم قدرة البلدان على إدارة الديون. وقد ساند الصندوق، منذ إنشائه في عام 2008، أنشطة بناء القدرات وإجراء الإصلاحات في أكثر من 75 بلدا ونفَّذ ما يزيد على 290 بعثة للمساعدة الفنية. وفي عام 2019، دشن البنك المرحلة الثالثة من الصندوق لتوسيع نطاق المساندة التي يقدمها بشأن إدارة الديون وشفافيتها.

تشجيع تبني رؤية للتجارة العالمية تصب في مصلحة الجميع

تُعد التجارة قاطرة مهمة للنمو الذي يؤدي إلى توفير الوظائف، والحد من الفقر، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة. ومنذ عام 1990، ساعد النمو الذي يدعمه الانفتاح التجاري أكثر من مليار شخص على الإفلات من براثن الفقر. ويمكن أن تؤدي التجارة أيضا إلى تحسين إدماج النساء في النشاط الاقتصادي. ويوظِّف المُصدِّرون في البلدان النامية عدداً أكبر من النساء مقارنةً بغيرهم، إذ تشكِّل النساء ما يصل إلى 90% من الأيدي العاملة في مناطق تجهيز الصادرات[18].

ولضمان قدرة كل فرد في المجتمع على جني منافع التجارة، تشجِّع مجموعة البنك إجراء طائفة واسعة من الإصلاحات والاستثمارات تشمل زيادة قدرة الاقتصادات على مواجهة الأزمات مع إنشاء شبكات أمان قوية، وخدمات التعليم التي تُعِد الطلاب لوظائف المستقبل؛ فضلاً عن منافع إعادة التدريب، والمساعدة في البحث عن الوظائف، واستحقاقات بدل الانتقال التي تساعد العاملين على الانتقال إلى وظائف جديدة.

وتمثل سلاسل القيمة العالمية جزءاً لا يتجزأ من التجارة المفتوحة، وأحد العناصر الرئيسية التي تسهم في خلق الوظائف، كما أنها تساعد الاقتصادات الأقل تنوعا والأصغر حجما على إيجاد مكان لها في الاقتصاد العالمي. وقد استطاع العديد من البلدان زيادة معدلات النمو بها بشكل كبير من خلال هذا النهج، ومن بينها بنغلاديش وكوستاريكا وليسوتو وفييتنام،

---

18 التقرير السنوي 2022 للبنك الدولي.2022.

ومؤخراً إثيوبيا. وستشكل سلاسل القيمة محور تركيز مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2020.

الاستفادة من التحوُّل الاقتصادي لخلق وظائف أكثر وأفضل وشاملة لجميع الفئات

يمتلك النمو الاقتصادي القدرة على تغيير المجتمعات وزيادة مستويات الدخل ومساعدة المواطنين على الازدهار، لكن النمو وحده لا يكفي. وحتى يتسنى الحد من الفقر وضمان تحقيق الرخاء المشترك، يجب أن يؤدي النمو إلى خلق وظائف أكثر وأفضل للجميع. ومن شأن تحسين سبل الحصول على الخدمات المالية، وتدعيم التدريب على اكتساب المهارات، ومساندة تقوية القطاع الخاص، وإنشاء بنية تحتية مستدامة لربط الناس بفرص العمل التي يمكنها المساعدة في إنهاء الفقر المدقع في أشد البلدان فقراً.

وكانت المؤسسة الدولية للتنمية في طليعة الجهات المسانِدة للجهود التي تبذلها البلدان لخلق الوظائف، حيث تم تحديد الوظائف والتحوُّل الاقتصادي باعتبارهما من محاور التركيز الخاصة في إطار دورتنا الحالية لتجديد موارد المؤسسة التي تمتد لثلاث سنوات والمعروفة باسم العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة. وإننا نقوم بتمويل المشروعات المبتكرة، واستخدام الأدوات المالية والتحليلات المحسَّنة، وتطبيق أدوات جديدة لتقييم الأثر الواقع على الوظائف وقياسه. وحتى يونيو/حزيران 2019، كانت محفظة مشروعات البنك تضم 579 مشروعا قيد التنفيذ تتعلق بخلق فرص العمل، بما يمثل استثمارات بقيمة تبلغ نحو 78 مليار دولار.

ضمان قدرة الأسواق على تحفيز نمو القطاع الخاص

تساعد مجموعة البنك البلدان على تعبئة المزيد من الموارد من أجل التنمية، مع التركيز على تعميق مشاركة مستثمري القطاع الخاص. ويجمع نهجنا بين المساعدة الأولية في تنفيذ إصلاحات تعزز قدرة الأسواق، والمساندة المالية والفنية اللاحقة للمشروعات. ومن خلال خدماتنا الإقراضية والاستشارية، نساعد في خفض مخاطر القطاع العام والحواجز الماثلة أمام دخول القطاع الخاص. ويتم التركيز على أمور من بينها مساندة الإدارة السليمة

لسياسات المالية العامة والاقتصاد الكلي، وتشجيع إصلاحات الاقتصاد الجزئي، وتحسين سهولة ممارسة الأعمال في أي بلد.

تقديم التمويل والحلول لقطاع البنية التحتية

تمثل مساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات من الخدمات الأساسية والبنية التحتية المحددة في أهداف التنمية المستدامة - وفي الوقت نفسه تلبية التطلعات المتزايدة لمليارات البشر حول العالم — تحدياً مضنياً. وإننا نعتمد نهجا متكاملا لتحسين مرافق البنية التحتية وتمويلها في البلدان النامية، والتركيز على توفيرها على نطاق أوسع، ورفع جودة الخدمات، وزيادة تيسير تكلفتها، واستدامتها.

يستند هذا العمل إلى التزام مجموعة البنك بتعبئة التمويل والابتكارات والخبرات من جميع المصادر لتوفير البنية التحتية. والهدف من ذلك هو الحفاظ على الموارد العامة المحدودة وتوجيهها حيثما لا يشكِّل تمويل القطاع الخاص أفضل خيار أو لا يكون متاحاً. ويقدِّم الصندوق العالمي للبنية التحتية المساندة في إعداد المشروعات وعمليات الهيكلة فضلاً عن تقديم الخدمات الاستشارية إلى المتعاملين معه في البلدان النامية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، من المتوقع أن تقوم محفظته التي تضم 70 مشروعا بتعبئة استثمارات إجمالية بقيمة تزيد على 66 مليار دولار. وفي عام 2019، احتفل برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية بمرور 20 عاماً من العمل على دعم تقوية مناخ الاستثمار في البلدان النامية. وتعمل شراكة الاستثمار في البنية التحتية الجيدة، التي أنشأها البنك الدولي والحكومة اليابانية، على الارتقاء بتصميم المشروعات مع التركيز على الكفاءة والاستدامة والصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية.

الدرس الخامس:

الاستدامة البيئية

إن حماية البيئة هي الدعامة الأساسية للاستدامة وللعديد من الشواغل الرئيسية لمستقبل البشرية ، إنها تحدد كيف يجب أن ندرس ونحمي النظم البيئية ، ونوعية الهواء ، وسلامة واستدامة مواردنا والتركيز على العناصر التي تضع ضغوطًا على البيئة ، كما أنها تتعلق بكيفية دفع التكنولوجيا لمستقبلنا الأكثر خضرة .

أدركت وكالة حماية البيئة أن تطوير التكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية هو مفتاح هذه الاستدامة، وحماية بيئة المستقبل من الأضرار المحتملة التي يمكن أن تسببها التطورات التكنولوجية[19] .

أولا: تعريف الاستدامة:

الاستدامة هي القدرة على الوجود باستمرار، في القرن الواحد والعشرين يشير بشكل عام إلى قدرة المحيط الحيوي والحضارة البشرية على التعايش. كما يتم تعريفها على أنها عملية الأشخاص الذين يحافظون على التغيير في بيئة متوازنة التوازن ، حيث يكون كل من استغلال الموارد ، واتجاه الاستثمارات ، وتوجه التطور التكنولوجي والتغيير المؤسسي متناغمًا ويعزز الإمكانات الحالية والمستقبلية على حد سواء الاحتياجات والتطلعات البشرية.

بالنسبة للكثيرين في هذا المجال ، يتم تعريف الاستدامة من خلال المجالات أو الركائز المترابطة التالية :**البيئة الاقتصادية** والاجتماعية ، والتي وفقًا لـ Fritjof Capra تستند إلى مبادئ التفكير المنظومي ، كما تم النظر في المجالات الفرعية للتنمية المستدامة: الثقافية والتكنولوجية والسياسية.

[19] Environmental sustainability – definition and issues

ثانيا: تعريف الاستدامة البيئية:

تُعرَّف الاستدامة البيئية بأنها التفاعل المسؤول مع البيئة لتجنب استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها والسماح بجودة بيئية طويلة المدى ، تساعد ممارسة الاستدامة البيئية على ضمان تلبية احتياجات سكان اليوم دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

عندما ننظر إلى البيئة الطبيعية ، نرى أن لديها قدرة ملحوظة إلى حد ما على تجديد شبابها والحفاظ على سلامتها مثل عندما تسقط شجرة تتحلل ، وتضيف المغذيات إلى التربة ، تساعد هذه العناصر الغذائية على الحفاظ على الظروف المناسبة حتى تتمكن الشتلات المستقبلية من النمو.

عندما تُترك الطبيعة بمفردها ، فإن لديها قدرة هائلة على الاعتناء بنفسها ، ومع ذلك عندما يدخل الإنسان إلى الصورة ويستخدم العديد من الموارد الطبيعية التي توفرها البيئة ، تتغير الأشياء ، يمكن للأعمال البشرية أن تستنفد الموارد الطبيعية ، وبدون تطبيق طرق الاستدامة البيئية ، يمكن أن تتأثر قابلية الاستمرار على المدى الطويل.

ثالثا: الزراعة المستدامة:

إحدى الطرق التي يتم بها تطبيق الاستدامة البيئية هي من خلال الزراعة المستدامة ، يتم تعريف ذلك على أنه استخدام تقنيات الزراعة التي تحمي البيئة ، نمت الزراعة المستدامة من المخاوف بشأن التصنيع الزراعي الذي بدأ في القرن العشرين[20].

على الرغم من أن الزراعة الصناعية لديها القدرة على إنتاج كميات وفيرة من الغذاء بأسعار معقولة ، إلا أن طريقة الزراعة يمكن أن تضر بالبيئة ، تعتمد الأساليب الزراعية الصناعية اعتمادًا كبيرًا على **الأسمدة الكيماوية** والمبيدات الحشرية وتضع متطلبات عالية على التربة وموارد المياه ، أيضًا غالبًا ما تكون المحاصيل الصناعية أحادية المحاصيل ، والتي تنطوي على زراعة محصول واحد عامًا بعد عام.

يمكن أن تؤدي هذه الطرق إلى **تلوث المياه** عندما تتدفق المواد الكيميائية إلى المجاري المائية ، وتستنفد موارد المياه بسبب الاستخدام المفرط ، وتآكل التربة وضعف جودة التربة بسبب الزراعة العدوانية ، مع الزراعة المستدامة يقلل المزارعون من استخدام المياه ويقللون

[20] فاطمة بكدي، رابح حمدي باش، المرجع السابق، ص 55-59.

من الاعتماد على المبيدات الحشرية والأسمدة ، كما أنها تقلل من حرث التربة وتدوير زراعة المحاصيل كل عام لضمان جودة أعلى للتربة.

صحة النظم البيئية على المدى الطويل وحماية الإنتاجية وصحة الموارد على المدى الطويل لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، مثل حماية الإمدادات الغذائية والأراضي الزراعية ومخزونات الصيد[21].

رابعا: الاقتصاد البيئي

يعدّ حقلًا ثانويًا من حقول الاقتصاد يهتم بالاستخدام الفعال للموارد الطبيعية لأن البيئة توفر الاثنين، القيمة المباشرة والمواد الخام المخصصة للنشاط الاقتصادي، بالتالي مفهوم البيئة والاقتصاد مترابطان، لهذا السبب، فإن طريقة إدارة الاقتصاد يمكن أن يكون لها تأثير على البيئة التي قد تؤثر بدورها على الرفاهية و التنمية والأداء الاقتصادي.

و الاقتصاد البيئي متعدد التخصصات بطبيعته، ومع ذلك، لا يزال متجذرا في المبادئ الاقتصادية السليمة، حيث يبحث الاقتصاديون البيئيون في مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة و التنوع البيولوجي[22] والأنواع الغازية وتغير المناخ.

الاقتصاد البيئي هو مجال فرعي للاقتصاد يهتم بالقضايا البيئية، و يهتم بثلاثة مواضيع رئيسية، و هي تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على التدهور البيئي، ومعرفة أسباب ومصادر التدهور البيئي، و استخدام الأدوات الاقتصادية التي من شانها منع حدوث التدهور البيئي، كما يبتكر حلولاً للمشكلات الناتجة عنها، ولقد أصبح موضوعًا يتم دراسته على نطاق واسع بسبب تزايد المخاوف البيئية في القرن الحادي والعشرين، و الاقتصاد البيئي يقوم بدراسات نظرية أو تجريبية للتأثيرات الاقتصادية للسياسات البيئية الوطنية أو المحلية حول العالم، وتشمل الدراسات الخاصة تكاليف وفوائد السياسات البيئية البديلة للتعامل مع تلوث الهواء ونوعية المياه والمواد السامة والنفايات الصلبة والاحتباس الحراري، كما يقوم خبراء

---

[21] Environnemental Sustainability: Définition and Application

[22] التنوع البيولوجي هو مجموعة متنوعة وهائلة من أشكال الحياة التي كانت موجودة على كوكبنا . المساهم الرئيسي من هذا التنوع البيولوجي العظيم هو تطور المخلوقات على الأرض

الاقتصاد البيئي بإجراء دراسات لتحديد الآثار النظرية أو التجريبية للسياسات البيئية على الاقتصاد، و يساعد هذا المجال الاقتصادي المستخدمين على تصميم السياسات البيئية المناسبة وتحليل آثار ومزايا السياسات الحالية أو المقترحة[23].

الحجة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد البيئي هي أن هناك تكاليف بيئية للنمو الاقتصادي لا تحسب في نموذج السوق الحالي، وهذا بسبب العوامل الخارجية السلبية، مثل التلوث وأنواع أخرى من التدهور البيئي، التي يمكن أن تؤدي إلى فشل السوق، وهكذا يحلل الاقتصاديون البيئيون تكاليف وفوائد سياسات اقتصادية محددة، والتي تنطوي أيضًا على إجراء اختبارات أو دراسات نظرية حول العواقب الاقتصادية المحتملة للتدهور البيئي.

1- استراتيجيات اقتصاديات البيئة:

يهتم خبراء الاقتصاد البيئي بتحديد المشاكل البيئية المحددة التي يجب تصحيحها، ولكن يمكن أن يكون هناك العديد من الأساليب لحل نفس المشكلة البيئية، و إذا كانت الدولة تحاول فرض الانتقال إلى الطاقة النظيفة[24]، على سبيل المثال، لديهم العديد من الخيارات، يمكن للحكومة أن تفرض حدًا قسريًا لانبعاثات الكربون، أو يمكنها أن تتبنى حلولًا أكثر تحفيزًا، كفرض لوائح جديدة على الصناعات ذات الانبعاثات العالية، و فرض الضرائب المشددة على الشركات التي تستخدم الطرق المؤدية لانبعاثات الكربون في إنتاجها ' ضريبة الكربون ' على اعتبار أنها الوسيلة الأنجع من أجل التخفيف من آثار الانبعاثات الغازية على البيئة والمناخ، أو عرض الإعفاءات الضريبية على الشركات التي تتبنى مصادر الطاقة المتجددة، أو تفرض على الشركات استخدام تقنيات معينة لخفض التلوث، و توضع

---

[23] Environmental Economics

[24] تُعرف الطاقة النظيفة بأنها الطاقة التي لا تلوث الغلاف الجوي كالكهرباء و الطاقة النووية، باختلاف الفحم والنفط فهما من أنواع الطاقة التي تلوق الغلاف الجوي، وتكون الطاقة النظيفة نوعًا من الطاقة المتجددة والانبعاثات الصفرية، وهي الطاقة التي يتم توفيرها من خلال مقاييس كفاءة استخدام الطاقة، وتعتبر مستمدة من عمليات طبيعية متجددة، وتكون خلال فترة زمنية قصيرة ولا يمكن استنفادها ومن أهم مصادرها الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية و طاقة الرياح و الطاقة الشمسية.

حدود للتركيزات الملوّثة في تدفقات النفايات السائلة، كما يمكن أن تفرض قيود على إجمالي الإنبعاثات أو الفضلات السائلة.

2- تحديات اقتصاد البيئة:

يمكن للاقتصادي البيئي أن يحدد التهجين المائي الناجم عن الإفراط في الصيد، باعتباره عاملًا خارجيًا سلبيًا يجب معالجته، على سبيل المثال يمكن للولايات المتحدة فرض لوائح على صناعة صيد الأسماك الخاصة بها، لكن المشكلة لن تحل بدون إجراء مماثل من العديد من الدول الأخرى التي تشارك أيضًا في الصيد المفرط، وقد أدى الطابع العالمي لهذه القضايا البيئية إلى ظهور المنظمات غير الحكومية مثل الفريق الدولي المعني بتغير المناخ، الذي ينظم مؤتمرات سنوية لرؤساء الدول للتفاوض بشأن السياسات البيئية الدولية.

كما تميل مقترحات السياسة النابعة من الاقتصاد البيئي إلى إثارة نقاش سياسي مثير للجدل، على سبيل المثال في أمريكا و أوروبا نادرًا ما يوافق القادة على درجة التكاليف البيئية الخارجية، مما يجعل من الصعب صياغة سياسات بيئية جوهرية، و تستخدم وكالة حماية البيئة خبراء الاقتصاد البيئي لإجراء مقترحات السياسات المتعلقة بالبيئة، ثم يتم فحص هذه المقترحات وتقييمها من قبل الهيئات التشريعية، ويشرف عليها المركز الوطني للاقتصاد البيئي، الذي يركز على الحلول المثالية للحد من انبعاثات الكربون، و الأولوية تتمثل في تشجيع استخدام الوقود الحيوي، وتحليل التكاليف الاقتصادية لأثار تغير المناخ، ومعالجة مشاكل النفايات والتلوث[25].

كما يأخذ الاقتصادي البيئي في الاعتبار قضايا مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقييمها، ومكافحة التلوث، وإدارة النفايات و إعادة التدوير، وإنشاء معايير الانبعاثات بكفاءة عالية وغيرها من القضايا الهامة.

---

[25] استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة، 2020-2030 - المرحلة الأولى: الاستدامة البيئية في مجال الإدارة.

الدرس السابع:

الاستثمار المستدام وتأثيره الإيجابي في منظومة التنمية المستدامة

يشهد الاستثمار المستدام طفرة سريعة، ويتوسع حجم هذه الاستثمارات يوما بعد يوم، حيث تشير التقارير الاقتصادية الحديثة إلى أن هذا النوع من الاستثمار فتح آفاقا واعدة، وأسس لسوق استثمارية جديدة، تراعي ضمن ما تراعي العوامل البيئية والمنافع الاجتماعية لهذه الاستثمارات، حيث يسعى الاستثمار المستدام إلى المواءمة بين المتطلبات البيئية والاجتماعية وبين الأهداف الربحية التى يسعى إليها. يشير تقرير شركة جي بي مورغان المتخصصة في الشؤون الاستثمارية أن قيمة الاستثمارات المستدامة وصلت ما قيمته 3 تريليون دولار، بينما يقدر التعاون الدولي للاستثمارات المستدامة قيمة سوق الاستثمارات المستدامة بـ31 تريليون دولار. **ماهي الاستثمارات المستدامة؟ وما هي الآفاق الجديدة التي تفتحها هذه الاستثمارات؟ وما مميزات هذا النوع من الاستثمار؟**

اولا: تعريف الاستثمار المستدام

الاستثمار المستدام (Sustainable investment) : هو أحد فروع الاستثمار وتتوافر فيه ثلاثة معايير رئيسة؛ وهي: حوكمة المؤسسات، والمعايير البيئية، والاجتماعية، ويمكن إضافة أي معايير أخرى تكون مبنية على قيم أخلاقية، أو معنوية، تحدث تأثيرًا إيجابيًا في الاقتصاد، أو البيئة، أو المجتمع ككل؛ لتحقيق عائدات مالية في الأجل الطويل[26].

وهناك حوافز عديدة تدفع المستثمرين للإقبال على هذا النوع من الاستثمار؛ وهي: تحقيق عوائد مالية واستثمارية دون التأثير على مساهماتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتجنب الاستثمارات التي لا تفي بمعايير المعتقدات والقيم الأخلاقية الضارة بالبيئة أو المجتمع.

---

[26] منقول عن د .إسلام جمال الدين شوقي، الاستثمار المستدام على الموقع التالي:

وهو استثمار يأخذ بالاعتبار العوامل البيئية والمنافع الاجتماعية كمحددات أساسية لهذه الاستثمارت. خلال السنوات الأخيرة شهد هذه الاستثمارات توسعا وانتشارا مع تصاعد الاهتمام بقضايا المناخ وكذلك مشاكل التنمية، هذا الانتشار شمل العديد من الدول، ففي فرنسا أعلنت وحدة تسيير الثروة في بنك BNP أن البنك يستثمر 12 مليار يورو في سوق الاستثمارات المستدامة، واعتبر البنك أن نسبة نمو هذه الاستثمارات تصل 50% كل سنة، وذلك منذ سنة 2011. وفي بلجيكا تقدم مؤسسة BNP Paribas Fortis للخدمات المصرفية استثمارات مستدامة لزبنائها حيث تصل نسبة هذه الاستثمارات 7 مليارات يورو ، وتربط هذه المؤسسة المصرفية استثماراتها بالمنافع الاجتماعية المترتبة على الاستثمار، وذلك من خلال دعم مالي لـ 20 مشروعا سنويا. وفي إيطاليا ساهمت الاستثمارات المستدامة في تمويل العديد من النشاطات الاجتماعية من ضمن هذه النشاطات دعم مبادرة Telethon وهي مبادرة تأسست في استراليا مهتمة برعاية الأطفال، وتحسين وضعهم. أما في آسيا التي تسابق الزمن في مواكبة كل جديد للاستفادة من عامل السرعة، فقد أطلقت مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية أسهم خاصة بالاستثمارات المستدامة، حيث يمكن للمستثمرين الوصول إلى منصة خاصة بهم وإدارة أسهمهم من خلال منظومة .SDG .

- **مُسميات وأشكال الاستثمار المستدام:**

يطلق المستثمرون على الاستثمار المستدام أوصافًا وأسماءً عديدة، على حسب تركيزهم، أو اهتماماتهم، أو أولوياتهم؛ مثل الاستثمار التأثيري، الاستثمار الأخلاقي، الاستثمار المسؤول اجتماعيًا، الاستثمار القيمي، الاستثمار الأخضر، أما عن أشكال الاستثمار المستدام فيمكن ممارسته من خلال الأسهم والسندات، والنقد، والاستثمارات البديلة.

ثانيا: مميزات الاستثمار المستدام:

ويتميز الاستثمار المستدام عن نظيره التقليدي بعدة خصائص:

1/ دعم الخطط الحكومية:

مع زيادة التحديات التي تواجهها البيئة- والتي من بينها ظاهرتا التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، اللتان تؤرقان دول العالم، يأتي الاستثمار المستدام ليلعب دورًا كبيرًا في الخطط الحكومية بالتخفيف من تداعيات التأثيرات المناخية.

ويلعب الاستثمار المستدام دورًا قويًا في الحفاظ على البيئة من خلال توجيه وعي المستثمر نحو أهمية الحفاظ على البيئة، وتحقيق العائد الناتج من المنافع الاجتماعية، التي هي من أساسيات الاستثمار المستدام؛ من خلال خلق فرص عمل، أو عمل مشاريع تنموية تساعد طبقة الدخل المحدود على تحسين وضعها المعيشي.

2/ مراعاة الأبعاد الاجتماعية:

تقوم استراتيجية البُعد الاجتماعي التي يحققها الاستثمار المستدام على دعم المشاريع الصغيرة، وخلق مواهب جديدة، ومراعاة القوانين الدولية؛ مثل قوانين عمالة الأطفال والعمل القسري، كما يراعي الاستثمار المستدام القضايا الاجتماعية للأفراد؛ كالتعليم، والصحة، ومراعاة المعايير الصحية والأمان في أماكن العمل، ومراعاة حقوق الإنسان.

3/ استثمار صديق للبيئة:

يقوم الاستثمار المستدام على اختيار أنشطة اقتصادية صديقة للبيئة، تراعي البيئة وتحافظ عليها، والابتعاد عن الأنشطة الاقتصادية التي تُحدث تلوثًا أو ضررًا بيئيًا؛ ما ينعكس بالسلب على التنوع البيولوجي. وبشكل عام، يراعي الاستثمار المستدام، تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، ومدى تأثرها بنوعية النشاط.

أهمية الاستثمار المستدام:

ثمة حوافز عديدة تدفع باتجاه الاستثمار المستدام، ومن بينها المعتقدات والقيم والأهداف الشخصية أو استراتيجية الاستثمار أو أهداف العائد المالي طويل المدى، أو حتى السياسات والأنظمة الحكومية. ويهدف المستثمرون الذين يتجهون إلى الاستثمار المستدام إلى تحقيق

عائدات مالية واستثمارية جيدة ومعقولة دون أن يؤثر ذلك في مساهمتهم الإيجابية في البيئة والمجتمع والتنمية الاقتصادية المستدامة؛ فقد يسعون بجدية إلى هذا النوع من الاستثمارات التي تساهم في حماية البيئة أو لها مساهمة إيجابية في المجتمع، أو ببساطة ربما يتجنبون أو يستبعدون الاستثمارات التي لا تفي بهذه المعايير أو التي يُنظر إليها بأنها غير أخلاقية أو ضارة بالبيئة أو المجتمع. ويعتمد ذلك في العادة على مقاييس رئيسية، أو يضع مؤشرات أداء معينة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة يجب أن تتم تلبيتها حتى يفكر المستثمر في إضافة استثمار معين إلى محفظته الاستثمارية كما هو مبين بتوسع أدناه. ويعتمد المستثمرون في الاستثمارات ذات المردود الاجتماعي (Socially responsible investors) على مقاييس بيئية واجتماعية وحوكمة مختلفة عند تقييم استثمار ما، حيث يتبنى بعض المستثمرين تلك الاستراتيجيات لإدارة المخاطر المرتبطة، عل سبيل المثال، بالمناخ والإضرار بالسمعة التي تلازم الأنشطة الاقتصادية غير المسؤولة، مما قد تؤثر في أداء استثماراتهم على المدى الطويل، في حين قد يعتقد مستثمرون آخرون بأن أداء هذه الاستثمارات على المدى الطويل سوف يكون أفضل مالياً من أداء الاستثمارات الأخرى وأنها ستحقق عائدات استثمارية أعلى، وقد أيّدت دراسات بحثية عديدة هذا الاعتقاد. تتألف هذه الفئة في المستثمرين من أفراد، يشملون مستثمرين أفراد عاديين وأفراد من أصحاب الثروات ومكاتب عائلية وصناديق استثمار وصناديق معاشات وجامعات ومؤسسات ومنظمات غير ربحية وجهات حكومية وحتى مؤسسات دينية. كما توجد المئات من مؤسسات إدارة الاستثمار في جميع أنحاء العالم تقدم لهؤلاء المستثمرين صناديق وأدوات استثمار مستدام.

الأساليب الرئيسية لتحقيق الاستثمار المستدام، يشير الاستثمار المستدام إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة الاستثمارية، فهو بشكل عام أسلوب استثماري واسع النطاق يعمل على توفير رؤوس الأموال الاستثمارية للشركات أو المشاريع التي يتم تشغيلها وإدارتها بطرق تدعم الاستدامة طويلة المدى.

تُستخدم **ثلاثة أساليب رئيسية في الاستثمار المستدام:**

1/ دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة :(ESG) :

الأمر الذي يعني إدخال هذه المعايير في تحليل الاستثمار وفي تكوين المحفظة الاستثمارية في كل مكونات مجموعة من فئات الأصول. ويدمج هؤلاء المستثمرون العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة في عملية الاستثمار كجزء من التحليل الموسع للمخاطر والعائدات، حيث لا يكتفي المستثمرون باستخدام الأساليب الكمية التقليدية لتحليل مجموعة المخاطر والعائدات المالية، بل ينفذون تحليلات كيفية وكمية لسياسات وأداء الشركة أو الاستثمار، وأيضاً ممارسات وأثر البيئة والمجتمع والحوكمة. ومن هنا أصبح هذا الأسلوب يتحول إلى عملية لفحص أو تقييم الفرص الاستثمارية استناداً إلى معايير البيئة والمجتمع والحوكمة، ويشمل ذلك عمليات فحص إيجابية وسلبية. ويتم الفحص الإيجابي عندما يسعى المستثمر إلى امتلاك شركات مربحة تقدم مساهمات إيجابية للبيئة أو المجتمع، مثل الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة أو «الطاقة النظيفة». وعلى نقيض ذلك، يتم الفحص السلبي عندما يرغب المستثمر في تجنب الاستثمار في شركات تكون منتجاتها وممارساتها التجارية ضارة بالأفراد أو المجتمعات أو البيئة. ومن الأفكار الخاطئة التي قد يتبناها الكثير من المستثمرين والتي تؤدي إلى إحجام بعضهم عن هذه الفرص الاستثمارية لأنها تقلص «مجال استثماراتهم» هي الافتراض بأن هذا الفحص إقصائي أو أنه ينطوي على فحص سلبي فقط. ويتزايد استخدام عمليات الفحص الإيجابي للاستثمار ذي المردود الاجتماعي بشكل متصاعد ومتكرر عند الاستثمار في شركات تنتهج ممارسات جيدة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة. كما يمكن للمستثمرين إدخال مسائل تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة في عملية الاستثمار عن طريق قياس أداء الشركات مقارنة بنظيراتها لتحديد ما يعرف باسم الفرص الاستثمارية «الأفضل في فئتها» استناداً إلى المسائل التي تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة.

2/ يتحقق إشراك المساهمين ورعاية مصالحهم عندما يقوم المستثمرون بدور فعّال من خلال امتلاك أسهم في الشركات للتأثير في هذه الشركات لتحسين ممارساتها في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة. وعادة يتحقق دعم مصالح المساهمين من خلال ممارسة حقوق

التصويت الممنوحة للمساهمين وتسجيل قراراتهم التي تتعلق بموضوعات هامة وذات صلة مثل حوكمة الشركة وتغير المناخ والتوازن بين الجنسين والمجتمع وممارسات العمل وغيرها. وتؤدي مشاركة المساهمين في المناقشات واحترام قراراتهم إلى إحداث ضغط إيجابي من المستثمرين على إدارة الشركة وغالباً ما يحظى ذلك باهتمام إعلامي ويثقف الجمهور حول المسائل الاجتماعية والبيئية والعمالية. وتهدف القرارات التي يؤيدها المستثمرون في الاستثمار ذي المردود الاجتماعي إلى تحسين سياسات الشركة وممارساتها، وتشجيع إدارة الشركة على ممارسة المواطنة المؤسساتية الجيدة وتعزيز القيمة التي تعود على المساهم والأداء المالي على المدى الطويل.

3/ الاستثمار المؤثر :Investing Impact عبارة عن استثمارات هادفة ترمي إلى حل مشاكل اجتماعية أو بيئية وتحقيق عائد مالي معقول في نفس الوقت. فعلى سبيل المثال، قد يوجه المستثمرون في هذا المجال رؤوس أموالهم إلى مجتمعات فقيرة أو نامية أو محرومة من الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية التقليدية مثل المصارف، أو قد يقدمون التمويل للشركات الصغيرة والخدمات المجتمعية الحيوية، مثل الإسكان متوسط التكلفة ورعاية الأطفال والتعليم والرعاية الصحية. وتركز بعض الاستراتيجيات على العائد المالي مع العمل على تحقيق المنفعة للمجتمع. وتولي أساليب استثمارية أخرى اهتماماً خاصاً بالتأثير الاجتماعي حيث تكتفي بالعائدات التي تكون أقل من العائدات السائدة في السوق أو عائدات تسدد أصل المبلغ فقط.

تتضافر استراتيجيات الاستثمار المستدام للتشجيع على ممارسة الأعمال المسؤولة وتخصيص رأس المال للمنفعة الاجتماعية والبيئية في مختلف قطاعات الاقتصاد. وفي الوقت الحاضر، يتبنى المستثمرون جميع هذه الأساليب الثلاثة لبناء محافظهم الاستثمارية أو سياسات الاستثمار القائم على الاستدامة. ومن ناحية أخرى، لجأ بعض المستثمرين أيضاً إلى ما يسمى «استثمار الاستدامة الموضوعية(Sustainability Investing Themed) ، أي اختيار أصول تهتم على وجه التحديد بالاستدامة في صناديق ذات غرض (موضوع) واحد أو أغراض متعددة. قبل دراسة خيارات وتصرفات الاستثمار، يجب على المستثمرين

النظر في دوافعهم لممارسة الاستثمار ذي المردود الاجتماعي ومسائل البيئة والمجتمع والحوكمة ذات الأهمية لهم، حيث يساهم ذلك في حصر وتحديد فرص الاستثمار الأنسب لاحتياجاتهم وأهدافهم من حيث العائد المالي والمخاطر.

الأدوات المالية المتاحة في الاستثمار المستدام الشركات المدرجة: امتلاك أسهم في شركة يمنح المستثمر قناة لطرح مسائل البيئة والمجتمع والحوكمة ذات الأهمية. ويعتبر تقديم قرارات المساهمين والتصويت بفعالية في الجمعيات العمومية والمشاركة في النقاشات الجادة مع إدارات الشركات من الطرق التي يمكن اتباعها لاستخدام الأسهم التي يمتلكها المستثمر للتأثير في ممارسات الشركات في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وتشجيعها على تحسين هذه الممارسات. كما يمكن للمستثمر الاطلاع على المواقع الإلكترونية للشركات التي يتم تداول أسهمها بين الجمهور للتحقق ما إذا كانت الشركة تنشر تقاريرها عن سياساتها وممارساتها وأدائها في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة. ففي العادة يتم نشر ذلك في تقرير مستقل عن الاستدامة أو يتم الإفصاح عنه في التقرير المالي السنوي للشركة. والشركات عادة تكون ملزمة بنشر هذه المعلومات في تقريرها السنوي عن حوكمة الشركات. وتُصنف بعض المصادر الشركات أو ترتبها ضمن فئات البيئة والمجتمع والحوكمة. فعلى سبيل المثال، قامت بعض الجهات المتخصصة في وضع المؤشرات بتطوير مؤشر لمعيار البيئة والمجتمع والحوكمة لاستخدامه في تقييم وترتيب مجموعة مختارة من الشركات المسؤولة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة في أسواق الأسهم في الدول العربية ولمتابعة أدائها في مجالات المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع والحوكمة بالمقارنة مع شركات أخرى في المنطقة.

السندات والصكوك: السندات والصكوك الخضراء هي أدوات تُستخدم لتمويل مشاريع تعود بمنافع على البيئة والمناخ. وأغلب السندات والصكوك الخضراء الصادرة حتى اليوم هي إصدارات حكومية، وتُصنف بأنها خضراء استناداً إلى «استخدام عوائدها» وارتباطها بأصول أو مشاريع خضراء. ويتم تخصيص عوائد هذه السندات للمشاريع الخضراء ولكنها مدعومة بميزانية الجهة المصدرة بالكامل الصناديق: ادة ما تشير الفلسفة الاستثمارية

للصندوق كما هي واردة في نشرة اكتتاب الصندوق إلى أي معايير استدامة أو العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة التي يضعها فريق إدارة الاستثمارات لدى الصندوق في حسابه عند اختيار محفظة الصندوق الاستثمارية. ومن بين الأمثلة على ذلك ممارسات التصويت والسياسات المتعلقة بمسائل البيئة والمجتمع والحوكمة في الشركات التي يتم الاستثمار فيها، أو الاستثمار في شركات أو تمويل يركز على الجوانب البيئية أو الاجتماعية وما إلى ذلك. أيضاً يتعين وضع قواعد إرشادية لترخيص شركات إدارة الصناديق التي تبلغ قيمة أصولها الخاضعة للإدارة في سنغافورة على سبيل المثال مليار دولار سنغافوري أو أقل لتسجيل هذه الشركات .

ما هي التحديات التي تواجه المستثمرين في الاستثمار المستدام؟

لا يوجد قدر كاف من المعلومات عالية الجودة والمتسقة والشاملة عن ممارسات الاستدامة في الشركات وهو ما قد يثير خيبة أمل المستثمرين. وبالرغم من ذلك، يسعى العديد من مزودي خدمات المعلومات وغيرهم من مزودي الخدمات والمنصات المشابهة إلى علاج هذه المشكلة في الوقت الراهن. وعلاوة على ذلك، مع اقتراب تطبيق أنظمة تفرض على الشركات الإفصاح عن قدر كبير من المعلومات المتعلقة بممارساتها في الاستدامة بناءً على المعايير الدولية لإعداد التقارير لن تكون هناك مشكلة في توفر المعلومات وتوافقها. وقد أبان قطاع لا يستهان به من المستثمرين عن مخاوفهم من أن بعض جوانب الاستثمار المستدام قد تجلب بعض الصعوبات، كأن ينطوي هذا الاستثمار على مخاطر معينة غير مرتبطة بأنواع أخرى من الاستثمار مثل المخاطر التنظيمية والتقنية والتجارية والتي ترتبط على سبيل المثال بمجال الطاقة المتجددة والجديدة والطاقة النظيفة، والمخاطر التي تواجه بعض الاستثمارات المؤثرة اجتماعياً التي تتم في أسواق غير متطورة، حيث تواجه شركة أو مؤسسة غير هادفة للربح مجموعة فريدة من هذه التحديات. وفي بعض الأحيان يكون المعروض من الفرص الاستثمارية التي توفر الحجم والتأثير والعائد المالي أقل من الطلب. ونتيجة لذلك، قد يعاني المستثمرون في الاستثمارات المؤثرة الإحباط عند البحث عن فرص استثمارية تتناسب مع معايير الاستثمار واعتبارات الاستدامة

المعتمدة لديهم. وعند تنفيذ استثمار ما، قد يتبين أن من الصعب الوصول إلى استراتيجية تخارج مجدية إلا إذا كان هناك سوق تداول نشط لهذه الأدوات. وقد يفتقد العديد من المستشارين الماليين للخبرة اللازمة في مجال الاستثمار المستدام. ويتلخص حل هذه المشكلة في أن يبحث المستثمرون عن صناديق استثمار تركز على الاستثمار الذي يتبنى اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة، حيث يتولى المستشارون المهنيون إدارة واختيار الأوراق المالية الأساسية لهذه الصناديق .

أبرز النتائج:

- ✓ يشير الاستثمار المستدام وذو المردود الاجتماعي إلى استراتيجيات الاستثمار التي تسعى إلى دمج القيم البيئية والاجتماعية والأخلاقية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية إضافة إلى أهداف تحقيق العائد المالي.
- ✓ وكمستثمر نشط، يمكنك المساهمة بقوة في تعزيز ممارسات الاستدامة في الشركات المدرجة عن طريق ممارسة صلاحياتك في الإدلاء بصوتك ونقل استثماراتك إلى هذه الشركات.
- ✓ تُظهر البحوث والأدلة أن الشركات التي تتبنى مستوى أرقى من ممارسات الاستدامة والأداء الاجتماعي والبيئي تحقق أداء مالياً أفضل وقيمة استثمارية أكبر على المدى الطويل.

***الاستراتيجيات الجوهرية للاستثمار المستدام بفئاتها الثلاث هي :**

1- الفحص (سواء الإيجابي أو السلبي)

2- إشراك المساهمين

3- الاستثمار المؤثر.

معايير الاستدامة للمؤشر

فيما يتعلق بمعايير المؤشر على صعيد رصد قدرات الدول والحكومات العربية، فيأتي على صدارة تلك المعايير، استثمارات الابتكار، استثمارات الاستدامة البيئية، الشراكات مع

القطاع الخاص، مكافحة الاحتكار، استثمارات اللقاحات والوقاية الطبية، دعم وتهيئة البنية التحتية لشبكات وتقنيات التعليم والعلاج عن بُعد.

معايير الشركات

وفيما يتعلق بالمعايير الموجهة لرصد وتقييم جهود الشركات وكيانات الاستثمار العربية، فقد اعتمد مؤشر الاستثمار العربي المستدام» ASII2020 «، على 6 معايير وهي معيار المسؤولية المجتمعية، ومعيار استثمارات التقنية والذكاء الصناعي، ومعيار الشراكات مع كيانات متطورة، والقدرات الاستشرافية، واستثمارات المياه والطاقة المتجددة، دعم جهود الحكومات في الأزمات الصحية، يذكر أن منتدى المستقبل للاستثمارات العربية أطلق مؤخراً ليكون بمثابة»دافوس العرب«ولكن عبر التركيز بشكل محوري على تعزيز استثمارات التنمية المستدامة بعد جائحة»كوفيد 19" من خلال دور المستثمرين العرب والترويج للفرص الاستثمارية في الدول العربية وإسرائيل، بما يحقق لشعوب المنطقة ودولها مزيداً من الازدهار والتقدم المستدام.

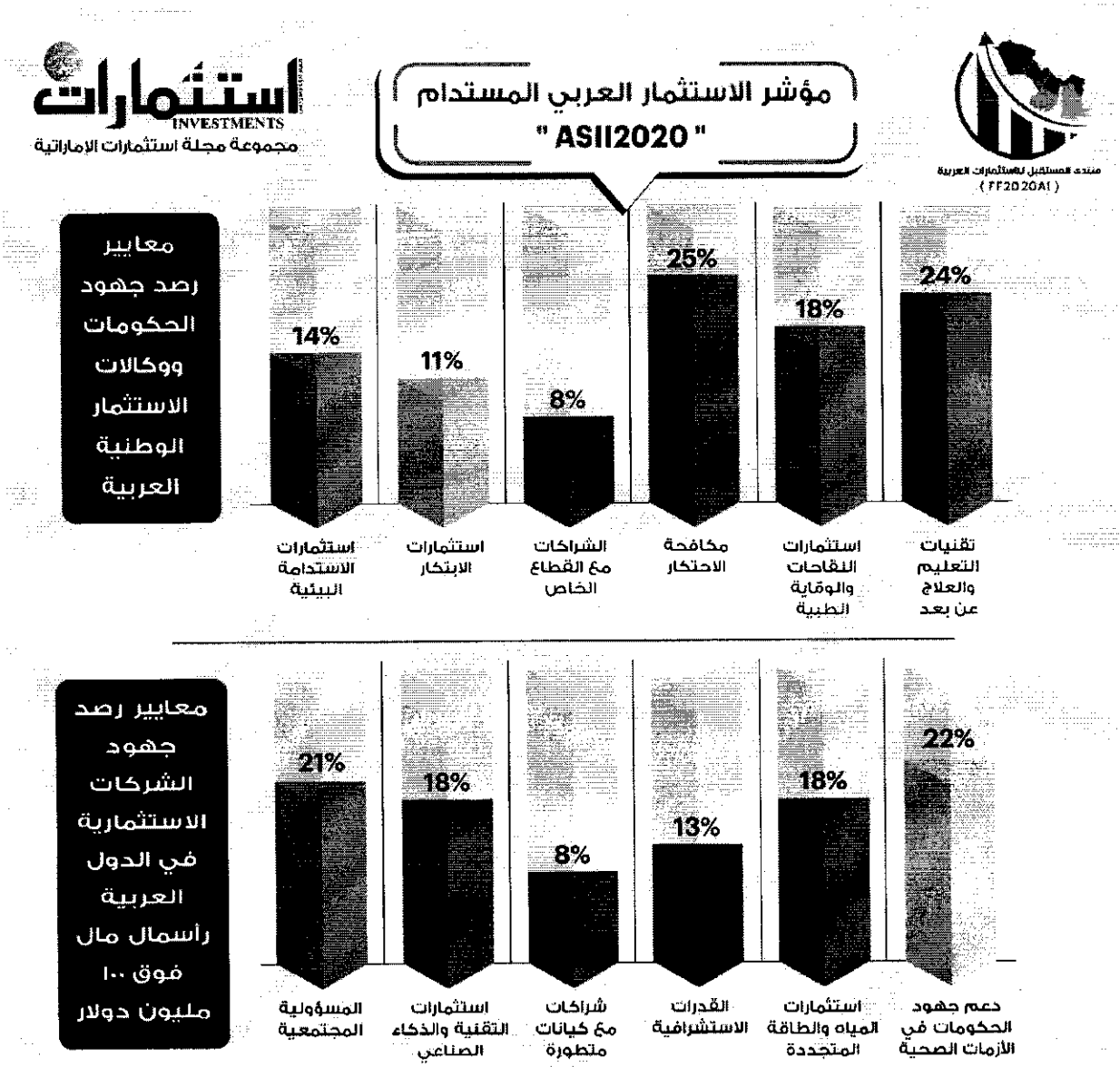

تلعب صناديق الاستثمار المستدام دورًا مهمًا في دعم التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، لكنها لا تزال بحاجة إلى إجراءات مالية قوية من صنّاع السياسة، لضمان تحقيق هدف الحياد الكربوني.

ويرى صندوق النقد الدولي، في تقرير حديث، أن تحقيق الحياد الكربوني يتطلب تغييرًا غير مسبوق من قبل الشركات والحكومات، بالإضافة إلى ضخّ استثمارات إضافية تصل إلى 20 تريليون دولار على مدى العقدين المقبلين.

ويجب على الحكومات والشركات اتخاذ سياسات مالية قوية وتنظيمية، لتسهيل عملية التحول الأخضر، وفقًا لصندوق النقد.

1- تمويل التحوّل الأخضر

تختلف صناديق الاستثمار المستدام عن نظيرتها التقليدية في أنها تهدف إلى الوصول للاستدامة، فضلًا عن سعيها لتحقيق عوائد مالية.

وتركّز بعض الصناديق بصفة خاصة على البيئة، وهناك فئة فرعية أخرى معنية بالتخفيف من آثار تغيّر المناخ على وجه التحديد.

ويمكن أن تلعب صناعة صناديق الاستثمار في العالم -التي تبلغ قيمتها 50 تريليون دولار- خاصةً الصناديق التي تركّز على الاستدامة، دورًا مهمًا في تمويل التحوّل إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا والمساعدة في تجنّب بعض الآثار الأكثر خطورة لتغيّر المناخ، بحسب التقرير.

2- أزمة تغيّر المناخ

يأتي الدور الإيجابي لصناديق الاستثمار في أزمة المناخ من قدرتها على التأثير في قطاع الشركات من خلال الإشراف، الذي يتضمن المشاركة المباشرة مع الشركات والتصويت بالنيابة عن قراراتها.

ونتيجة لذلك يمكن لصناديق الاستثمار أن تُحدث تغييرات في ممارسات الاستدامة لدى الشركات، مثلما حدث عندما فاز مستثمرون بمقاعد في مجلس إدارة إكسون موبيل في وقت سابق من هذا العام، في إطار سعيهم لتغيير إستراتيجية الشركة في التعامل مع أزمة المناخ.

وبحسب التقرير، عززت صناديق الاستثمار سلوك التصويت بالوكالة مع الشركات بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ، إذ صوتت صناديق الاستثمار التقليدية لصالح 50% من قرارات المساهمين بشأن المناخ عام 2020، ارتفاعًا من 20% قبل 5 أعوام.

بينما كان لصناديق الاستدامة أداءً أقوى؛ إذ صوتت لصالح 60% من هذه القرارات، بل إنها اقتربت من 70% في حالة الصناديق المعنية بالبيئة.

وفضلًا عن ذلك، فإن الشعبية المتزايدة للاستثمار في الصناديق المستدامة تعني توفير المزيد من رأس المال للشركات ذات تصنيف الاستدامة العالي، ما يعزز إصدار هذه الشركات من السندات والأسهم، وفق تقرير صندوق النقد.

3- نمو ضئيل للغاية

مع ذلك، على الرغم من أن الاستدامة أصبحت سائدة في إستراتيجيات الاستثمار، فإن صناديق الاستثمار المستدام لا تزال تمثّل جزءًا صغيرًا من الإجمالي.

وبنهاية عام 2020، بلغ إجمالي أصول الصناديق التي تركز على الاستدامة 3.6 تريليون دولار، ما يعادل 7% من إجمالي قطاع صناديق الاستثمار -50 تريليون دولار- مع حقيقة أن الصناديق المعنية بالمناخ خصوصًا تمثّل 130 مليار دولار من هذا المجموع.

وما يعطي الأمل، أن هناك علامات على أن صناديق الاستثمار المستدامة تنمو بوتيرة أسرع من نظيراتها التقليدية.

وبحسب التقرير، شهد صافي التدفقات إلى الصناديق المستدامة نموًا قويًا، بقيادة الصناديق المرتبطة بالمناخ بصفة خاصة، والتي ارتفعت إلى 48% من الأصول الخاضعة للإدارة.

4- دعم صناديق الاستثمار المستدام

يحدد صندوق النقد 3 إجراءات لصنّاع السياسة، من شأنها مساعدة قطاع صناديق الاستثمار المستدام على أن يكون أكثر تأثيرًا.

- تعزيز البنية العالمية لمعلومات المناخ، والتي تشمل البيانات والإفصاحات وتصنيفات التمويل المستدام، لكل من الشركات وصناديق الاستثمار.
- يجب أن يكون هناك إشراف تنظيمي مناسب لمنع ممارسات الغسل الأخضر، وهذا بدوره يزيد من ثقة السوق ويعزز التدفقات إلى الصناديق المستدامة.
- بمجرد وضع هذه العناصر في مكانها الصحيح، تأتي أهمية الأدوات اللازمة لتوجيه المدخرات نحو الصناديق المستدامة.

وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون دعم أهلية صناديق الاستثمار المتعلقة بالمناخ للحصول على معاملة ضريبية مواتية في أصول الادخار أمرًا مهمًا في استكمال تدابير التخفيف من تغيّر المناخ الأخرى، مثل ضرائب الكربون.

الدرس الثامن:

أسس الاستثمار المستدام وفق مقاربات الاقتصاد الأخضر في أفق 2030

شكل وجود نموذج اقتصادي جديد، بديلا ووجها جديدا فرض نفسه بإصرار على المشهد التنموي. خاصة بعد ما شهده العالم من أخطار بيئية وشح الموارد، مع تفاقم الفوارق الاجتماعية الصارخة، بفعل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المسيئة في تخصيص الموارد... مما استوجب انتقالا لا محيد عنه نحو الاقتصاد الأخضر. إنتقال فرض على حكومات العالم تبني تدابير تحفيزية جديدة، وسياسات تمكينية تدعيم بنيات الأسواق والآليات الاقتصادية، فضلا عن إعادة توجيه الاستثمار بجعله في المسار الأخضر.

أولا: **خارطة طريق للاقتصاد الأخضر**:

ضمن هذا الإطار، تندرج أسس الإستثمار المستدام كوسيلة للإنعاش الاقتصادي؛ وكآلية حيوية لاستئصال الفقر المستديم. في جعل عوامل الاستدامة لها نفس الوزن في عمليات التنمية والتخطيط الاقتصادي... إلا أن التحدي الذي يواجهه الفاعلون السياسيون، هو كيفية تحقيق التوازن بين منطق استثمارات على المدى القصير الذي يحكم الوعود الانتخابية والانتظارات الاجتماعية الملحة، ومنطق المدى البعيد الذي يعلل النتائج الإيجابية للانتقال إلى اقتصاد أخضر.

هذا ما دفع بالخبراء إلى صياغة، خارطة طريق للاقتصاد الأخضر تنطوي على رؤية مشتركة وجداول زمنية وغايات وأهداف وإجراءات، وتوفر الدعم لعمليات التنفيذ الوطنية في شكل مجموعة من الصكوك والتدابير التي يمكن للبلدان تقاسمها واستخدامها، بما في ذلك خدمات لتوفير المعلومات والدعم التقني لعمليات التنفيذ الوطنية.

هي تدابير سبق أن حددت ضمن أهداف وغايات الخطة العالمية للتنمية 2030 خاصة وسائل التنفيذ، التي تم إدراجها في إطار الهدف 17 "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ...إعتماد نظم لتشجيع الإستثمار لأقل البلدان نموا

وتنفيذها... بتعبئة الموارد واستخدامها بصورة فعالة "...مع الأخذ بما تم الإتفاق عليه بأديس أبابا.

وعلى أعقاب خطة أديس أبابا، تم إصدار تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019، حيث أشارت فيه المنظمات الدولية إلى بعض الأخبار السارة، ذلك أن دعم الاستثمار في بعض البلدان، أدى إلى ازدياد الاهتمام بالاستثمار المستدام. إلا أنه وضمن نفس التقرير جاء تحذير أنه "ما لم يتم إصلاح النظم المالية الوطنية والدولية، فسوف تفشل حكومات العالم في الوفاء بوعودها بشأن قضايا حرجة مثل مكافحة تغير المناخ والقضاء على الفقر بحلول عام 2030 ."لذلك توصي الوكالات الدولية باتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح الهيكل المؤسساتي العالمي وجعل الاقتصاد العالمي والتمويل العالمي أكثر استدامة.

ونظرا أن النهج الأخضر جاء لدعم السياسات التنموية بجعلها أكثر سلاسة وتناغما مع الواقع، هذا ما يدفعنا لإستعراض وبإيجاز، السياسات التمكينية لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر وفقا للتقرير الذي أصدره فريق إدارة البيئة المعنون" العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل". .بحيث تضمن تركيزا على عشر قطاعات اقتصادية رئيسية، مع تخصيص استثمار اثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[27].

ذلك بأن العديد من فرص الاستثمار والإصلاحات السياسية الخاصة بقطاع معين، يمكن أن تكون لها أهمية على المستوى العالمي، ومثل هذه الفرص توجد بوفرة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الموارد، وتحسين إدارة المخلفات. ينبغي فقط على البلدان أن تنتقي وتختار، تبعاً لأولوياتها من السياسات التي تكفل خضرنة اقتصادياتها استناداً إلى الأوضاع الخاصة بها.

---

[27] فريق إدارة البيئة، "العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها" (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي:

/www.unemg.org/MeetingsDocuments/IssueManagementGroups

تدابير وإجراءات عملية أخذت بها التجربة المغربية ضمن إستراتيجيتها التنموية، والتي تشكلت وثيقة مرجعية لدعم مجموع السياسات العمومية الرامية لبلوغ التنمية المستدامة المحددة في 7 رهانات كبرى.

ثانيا: سياسات تمكينية مشجعة للاستثمارات الخضراء:

بصفة عامة، تتركز الظروف التمكينية ضمن إطارين: الأول في إصلاح الاقتصاد، كتغيير السياسات المالية، وتحسين القواعد واللوائح والمشتريات العامة الخضراء وتقليل أو التخلص من الدعم الفاسد أو المضاد للبيئة، وتعزيز قدر اكبر من التعاون الدولي...

والثاني في توجيه الاقتصاد نحو تحفيز الاستثمار عن طريق آليات السوق بإصدار أذونات أو سندات متداولة للتلوث(المثال البارز في هذا الإطار ما يعرف ببرنامجREDD) غايته تقدير قيمة تخزين الكربون المحتمل للغابة، وإصدار ائتمانات بهذه القيمة وبيعها إلى البلدان الغنية والشركات الكبرى الذين يقومون باستخدام هذه الإئتمانات لتعويض، أو شراء وبيع، تصاريح تلويث في أسواق الكربون، وبالتالي يوفر حوافز مالية لعدم إزالة الغابات.... أيضا نجد مشروع ERISC الذي يشجع الحكومات والمستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني والمصارف على العمل معا لمواصلة التحقيق في الروابط بين المخاطر البيئية والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين دمج هذه المعلومات في تقييمات المخاطر القطرية وقرارات الاستثمار الخاص بها[28].

وهذه الإجراءات تشجع اعتماد مفاوضات طوعية بين الأطراف المتأثرة وستمكن من وضع سياسات اجتماعية بتوظيف استثمارات في المهارات الجديدة وفي قطاعات رئيسية، مثل الصناعات التحويلية المستدامة أو ما يعرف بالمشاريع الخضراء، التي تعتمد عمليات مراعية للبيئة و/أو التي تنتج سلعاً خضراء مستعينة بمعايير المنظمة الدولية لتوحيد القياسي (ISO 14001)، في مقابل حصولها على شهادات بيئية كمؤشر جيد لرصد التحول إلى

---

[28] فريق إدارة البيئة، "العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها" (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي:

https://developmentfinance.un.org/على

الاقتصاد الأخضر، أما على مستوى المشاريع، يمكن أن يساعد حساب البصمة الإيكولوجية على رصد التحول إلى الإنتاج الأخضر.. وبالتالي نكون تجاوزنا المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي...

هذا ما أكدته مجموعة من البحوث، بأن تخضير المنشآت والقطاعات الإقتصادية خاصة قطاع النقل والمباني وقطاعات إدارة النفايات والتدوير التي تستخدم عشرات الملايين من العمال في العالم(1%) من سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية وفقا لإحصائيات البنك الدولي (والتي يتوقع لها أن تتنامى، سيعمل على استحداث الوظائف الخضراء، وفي سياق هذه العملية سوف تسهم في التخفيف من معدلات البطالة وتحقيق استدامة بيئية في الوقت ذاته[29].

ثالثا: رهانات تنموية مستدامة بآليات دعم قوية.

توصف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للجزائر، بذلك المسلسل التفاعلي الممتد للفترة 2017-2030. والتي تضمنت إجراءات عملية تفرض تغيير سلوكيات الفاعلين من الفهم الكلاسيكي للتنمية، إلى رسم تدبيري يضع التنمية المستدامة ضمن مؤشرات اقتصاد سليم. خاصة بعد التشخيص العميق لحصيلة الإنجازات التي كشفت عن معيقات تنافسية. لذا فقد تم ربط هذه الإستراتيجية بسبعة رهانات كبرى تضم عدة محاور استراتيجية قائمة على إدماج أربعة مرتكزات رئيسية للتنمية المستدامة وهي: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي . سيل المرتكز الاقتصادي بلا منازع قاطرة الرؤية الاستراتيجية، لأنه لا يمكن تصور تنمية مستدامة بمعزل عن اقتصاد سليم بمؤشرات أداء قوية.

---

[29] تقرير رئيسي جديد للأمم المتحدة " إصلاح النظام المالي العالمي"، نيويورك، 4 أبريل (نيسان) 2019. هذا التقرير هو الأساس للمناقشات في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية (15-18 أبريل 2019) على الموقع https://www.un.org/esa/ffd/ffdforum/ :

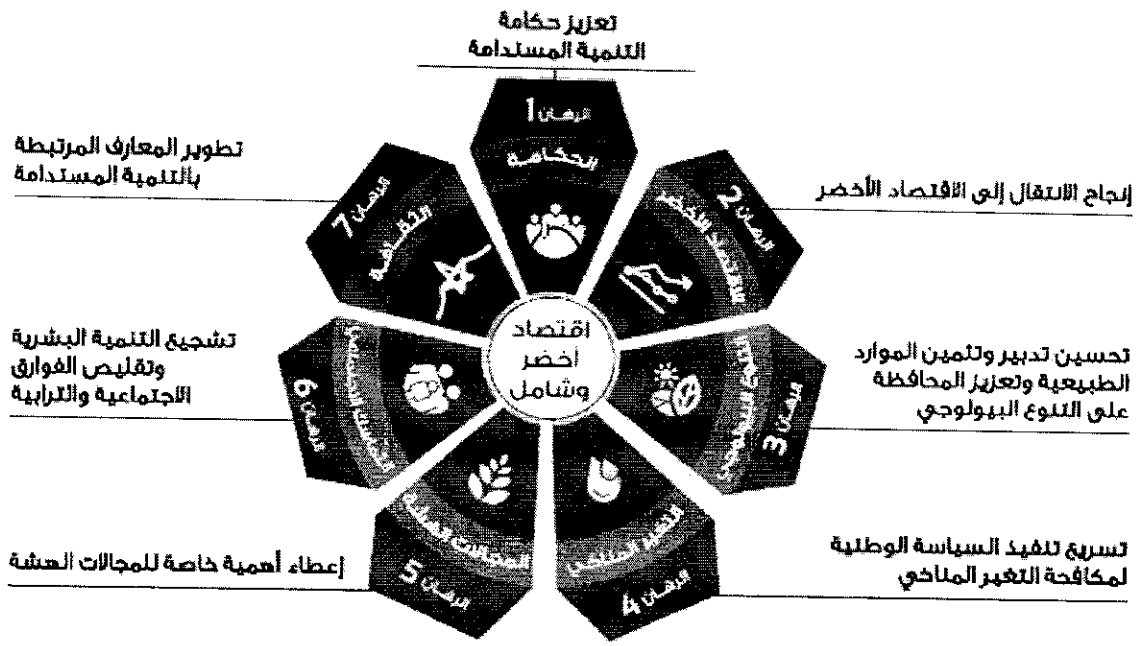

نجد اقتصاد بيئي، وبالأخص الاقتصاد الدائري، أمرا محوري وأساسي، ضمن أبعاد هذه الإستراتيجية، خصوصا عند صياغة السياسات العمومية ذات الصلة بالبيئة، من أجل فك الارتباط القائم بين التنمية الاقتصادية من جهة والضغط على الموارد من جهة أخرى، فضلا عن خلق مناصب شغل خضراء مستدامة في المهن المرتبطة بالبيئة.

فالأمر له ارتباط بتوجه عالمي والمعروف "بالتنمية الخضراء الصناعية"، ويسعى المغرب عبر برنامجه الوطني لإدارة النفايات بتدوير ما بين عشرين إلى ثلاثين بالمائة من النفايات في حدود 2022، مع تحسين أحوال نابشي القمامة. وقد حظي هذا البرنامج بدعم من أربعة قروض متتالية من قروض سياسات التنمية من البنك الدولي .إلا أن القطاع ما يزال يواجه عقبات وتحديات جمة، خصوصا ما تعلق منها بـ"سوء حكامة القطاع"، وغياب التواصل والتحسيس، ووجود 200 مطرح للنفايات لم يتم إعادة تأهيلها بعد، وتعدد الوسطاء والفاعلين المنخرطين، وكذا ضعف البحث العلمي والتقني في هذا الميدان...

الأمر نفسه يشهد قطب الطاقات المتجددة، التي تشكل مفتاحا للتنمية المستدامة. فقد أبانت دراسة تم إنجازها في إطار التعاون بين وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة والوكالة الدولية للطاقة، بتشاور مع فاعلين بالقطاعين العام والخاص، على ضرورة مراجعة الإستراتيجية المغربية للطاقات المتجددة من خلال تطوير نظام التنجيع الطاقي الذي يتطلب الرفع من نسبة استثمارات القطاع الخاص، وتعزيز دور الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. ومحاولة الاستفادة من الطاقات المتجددة في قطاعات أخرى مثل الإسكان والصناعة والنقل وحتى لا أطيل في هذا المجال، ما هو أكيد أن التنجيع الطاقي يشكل نموذج تنموي مستدام بإمتياز ورافد مشجع على الاستثمارات، والمغرب يمتلك من المقومات ما يكفل له ضمان تنفيذ الرؤية الاستراتيجية، بتعميم مقاربة الاستدامة من خلال العمل بالتوازي على العديد من الأوراش، مع مراجعة حكامة التنمية المستدامة في اتجاه دعم كفاءات الفاعلين وتحسين الإطار التشريعي وتقوية المراقبة والتنفيذ الفعلي للقوانين، ويستوجب على القطاعات أن تُدمج بشكل أكبر المكونات السوسيو- بيئية في خرائط الطريق الاستراتيجية التي تعتمدها.

وفي الأخير، أشير إلى أن خطة التنمية العالمية، ما هي إلا برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الإزدهار، والهدف الرئيسي منها" بألا يخلف الركب أحد وراءه"، لذا فنحن مازلنا نملك فرصة كبيرة للتغلب على الاختناقات في التمويل المستدام في عام 2019، فالمسؤولية الآن تقع على عاتق الحكومات في تجديد الإلتزام بتعددية الأطراف، واتخاذ إجراءات سياسية من شأنها أن تخلق مستقبلًا مستدامًا ومزدهرًا.

قائمة المراجع المعتمدة:

***الكتب:**

1. مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة، الطبعة الأولى 2017، دار النشر للوثائق، قسنطينة.
2. فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى 2016، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن.
3. إسلام جمال الدين شوقي، الاستثمار المستدام على الموقع التالي:

***التقارير:**

1. التقرير العربي للتنمية المستدامة، الامم المتحدة الاسكوا، 2020.
2. تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة E/CN.3/2/2019المرفق الأول.
3. قاعدة البيانات هذه متاحة على https://unstats.un.org/sdgs.
4. التقرير السنوي 2022 للبنك الدولي.2022.
5. استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة، 2020-2030 - المرحلة الأولى: الاستدامة البيئية في مجال الإدارة.
6. فريق إدارة البيئة، "العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها" (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي:
7. /www.unemg.org/MeetingsDocuments/IssueManagementGroups
8. فريق إدارة البيئة، "العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها" (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي:
9. على/https://developmentfinance.un.org
10. تقرير رئيسي جديد للأمم المتحدة " إصلاح النظام المالي العالمي"، نيويورك، 4 أبريل (نيسان) 2019. هذا التقرير هو الأساس للمناقشات في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية (15-18 أبريل 2019) على الموقع
: https://www.un.org/esa/ffd/ffdforum/

***باللغة الاجنبية:**

1. -A/RES/70/1 - Transfo ming Our world: the 2030 Agenda for Sustainable Développement
2. Amor Laaribi, PhD, The Global Statistical Geospatial Framework and Use of Geospatial Information in Measuring SDGs Indicators. 13-15 October 2020.p2.
3. Measuring and monitoring, from local to global, requiers 'data'. But how many of thèse goals capture or include éléments of géographie, place, and location?